مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

الأثر التنموي لاقتصاد المشروعات الصغيرة : ماليزيا انموذجا

الباحثة: ضحى رحيم محسن

جامعة الكوفة، كلية الأدرة والاقتصاد

Dohadoha5602@gmail.com

أ.د. عاطف لافي مرزوك

جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد

atif.marzooq@uokufa.edu.iq

المستخلص:

تُعد تجربة ماليزيا في دعم المشروعات الصغيرة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. فقد كان لهذا القطاع دور محوري في إحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد الماليزي، من اقتصاد يعتمد في الأساس على الزراعة إلى اقتصاد متنوع ومتكامل. يهدف هذا البحث إلى استعراض ملامح هذه التجربة وتسليط الضوء على الخصائص الرئيسة للمشروعات الصغيرة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، مع تحليل مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2022. كما يناقش البحث السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الحكومة الماليزية لتعزيز هذا القطاع وتوسيع نطاق أثره في مختلف المجالات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد الماليزي، المشروعات الصغيرة، التنمية الاقتصادية*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

The developmental impact of small business economy: Malaysia as a model

Dhuha Rehaim Mohsin
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
Dohadoha5602@gmail.com

Prof. Dr.Atif Lafi Marzouq
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
atif.marzooq@uokufa.edu.iq

Abstract:

Malaysia's experience in supporting small businesses is a pioneering international experience in promoting sustainable economic development. This sector has played a pivotal role in transforming the Malaysian economy, from one primarily based on agriculture to a diversified and integrated economy. This research aims to review the features of this experience and highlight the key characteristics of small businesses and their role in supporting the national economy, while analyzing their contribution to the gross domestic product (GDP) during the period from 2004 to 2022. The research also discusses the policies and measures adopted by the Malaysian government to promote this sector and expand its impact across various economic sectors.

Keywords: *Malaysian economy, small businesses, economic development*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

المقدمة:

تعد المشاريع الصغيرة من أهم العوامل التي تساهم في النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية وحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فهي أداة مهمة للفئات ذات الدخل المنخفض للتغلب على الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد من خلال الانشطة الإنتاجية في السوق.

وبالرغم من صغر حجمها، إلا انها مارست دوراً مهماً في تنشيط الأسواق المحلية وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل القومي ودعم ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاستيراد السلع والمنتجات المماثلة. وتتميز هذه المشاريع بمرونتها في الاستجابة مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يمكّنها من الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، وأن نجاح هذه المشاريع مرهونة بمدى استطاعة البلد على توفير التسهيلات الحكومية، والبيئة القانونية والاقتصادية الملائمة والحوافز المالية والتدريب المستمر لتحفيز الابتكار وتعزيز الاقتصادات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن نجاح ماليزيا في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة قد أدى الى أن تكون نموذجًا فعالاً في رفع مستوى الأداء الاقتصادي. وهذا النجاح كان مدفوعا بتبني ماليزيا السياسات الحكومية المنسقة من ناحية، ودعم مؤسسي وتمويلي متكامل من ناحية ثانية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على المفهوم الأساسي للمشروعات الصغيرة. وعلى المبادرات والجهود المبذولة لدعم المشروعات الصغيرة في ماليزيا.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة واثرها في دعم الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة تجربة ماليزيا للمدة (2004-2022)، للاستفادة منها كنموذج يحتذى به في الدول الساعية لتحقيق التنمية المستدامة عبر تفعيل قطاع المشاريع الصغيرة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

المبحث الاول: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة

يواجه مصطلح "المشروعات الصغيرة" تحديات كبيرة تتجسد في صعوبة التوصل الى تعريف دقيق وموحد، كونه مفهومًا مرنًا ومتغيرًا وغير مرتبط بمعايير ثابتة، بعكس المصطلحات الأخرى. وفقاً لدراسة أجريتها منظمة العمل الدولية حددت بان هناك أكثر من 50 تعريف مختلف للمشروعات الصغيرة في75 دولة. [1]

ينبع هذا الاختلاف من الاختلاف في البلدان والأزمنة. فمن العوائق التي تحول دون التوصل إلى تعريف موحد هو اختلاف القدرات والظروف الاقتصادية ودرجة التقدم التكنولوجي ومستوى التنمية في البلدان. فالمشاريع الصغيرة في البلدان المتقدمة مثل ألمانيا واليابان تعتبر مشاريع كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، ونتيجة لهذا لا يوجد تعريف متفق عليه بين المنظمات الدولية.

يعرّف البنك الدولي المشروع الصغير هو الذي يوظف أقل من 50 عاملاً ولا يتجاوز إجمالي أصوله المالية أو حجم مبيعات السنوية 3ملايين دولار أمريكي .[2]

أما الاتحاد الأوربي يعرف المشاريع الصغيرة بانها تلك المشاريع التي يقل عدد العاملين فيها عن10عمال وإجمالي مبيعاتها او أصولها المالية لا تتخطى 2 مليون يورو، إما المشاريع المتوسطة تصل الى50 عامل وأجمالي أصولها 10 ملايين يورو، بينما المشاريع الكبيرة أكثر من 250عاملاً وإجمالي أصولها 50 مليون يورو[3]

أما المنظمة الأمريكية (S B A) تشير إلى المشاريع الصغيرة بانها شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل ً وغالباً ما تكون صغيرة الحجم من حيث المبيعات السنوية، وعدد العاملين .[4]

على الرغم من وجود اختلافات في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك معايير يتم الاعتماد عليها، أهمها:

1- المعايير الكمية.

تخضع المشاريع الصغيرة لعدد من المعايير الكمية، أهمها عدد العمال، ورأس المال، وحجم المبيعات، القيمة المضافة، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة.[5]

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

أ-معيار عدد العمال: هو من أبسط المعايير وأكثرها انتشاراً على المستوى الدولي، لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية، كونه لا يرتبط بتغييرات الاسعار الصرف، ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنه المشاريع الصغيرة هي المشاريع يقل عدد عمالها عن 50 عاملاً ويديرها مالك واحد يتحمل المسؤولية الكاملة.

ب- معيار حجم المبيعات: هو أحد المعايير التي تميز المشاريع من ناحية حجم نشاطها وقدرتها التنافسية في السوق، ويستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمشاريع الصغيرة تلك التي تصل حجم مبيعاتها السنوية الى مليون دولار أمريكي.

ج- معيار التكنولوجية المستخدمة: يعمل هذه المعيار على قياس نوعية التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، أذ تتميز المشاريع الصغيرة ببساطة التكنولوجيا المستخدمة، بسبب ضعف مواردها المالية والكثافة النسبية لعمالة مقارنة برأس المال.

على الرغم من تعدد المعايير الكمية، إلا ان أكثر المعايير استخداما هما حجم القوى العاملة وراس المال، لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهما.

2-المعايير النوعية: تركز على خصائص الوظيفية من حيث الملكية وأسلوب الإدارة ودرجة التأثير في السوق، اهم هذه المعايير :[6]

ا- معيار الملكية: معظم المشاريع الصغيرة مملوكة للقطاع الخاص، يتولى المالك دور المدير والمنظم وصاحب القرار؛

ب-معيار الاستقلالية: يتمتع المشروع باستقلالية تامة في الإدارة نظراً لبساطة هيكلها التنظيمي، اذ يقوم صاحب المشروع باتخاذ القرارات وتنظيم العمل.

ج- معيار الحصة السوقية: المشروعات الصغيرة مشاريع تنافسية غير احتكارية، تأثيرها محدود في السوق بسبب نشاطها المحلي وضيق الأسواق الذي تتوجه إليها منتجاتها.

وبهذا تكون المشاريع الصغيرة [7] مشاريع مستقلة غير تابعة، توظف عدداً محدداً من العمال.

وتُعرف الباحثة المشروعات الصغيرة بانها نشاطات اقتصادية ذات طابع مستقلة، تدار ضمن نطاق محدود من رأس المال والعمالة، وهي أحدى الأدوات الفاعلة في دعم الاقتصاد الوطني لما تملكه من قدرة على تعبئة الموارد المحلية وتشغيل الايدي العاملة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

ثانياً: سمات المشاريع الصغيرة

تتميز المشروعات الصغيرة بمجموعة من السمات تميزها عن المشروعات الكبيرة، تكفي لجعلها جزءًا مهماً من اقتصاد أي بلد: ومن اهم هذه الخصائص[8]

1-سهولة التأسيس: تتميز المشروعات الصغيرة بسهولة تأسيسها نتيجة انخفاض رأس المال المطلوب لإنشائها وتشغيلها، مما يقلل من الحاجة إلى مصادر تمويل كبيرة ويحد من المخاطر المرتبطة بها. كما تتميز ببساطة هيكل أدارتها، مما يجعلها خيارًا فعال لتوظيف المدخرات الشخصية واستثمارها في الانشطة الإنتاجية.

2-المرونة والقدرة على التكيف: تتميز بالبساطة والقدرة على التكيف مع التغيرات المحتملة في السوق وفقاً لاحتياجات السوق الجديدة[9] على عكس المشاريع الكبيرة التي يصعب فيها تغيير الخطط وبرامج الإنتاج.

3- أداة التدريب الذاتي: تعمل هذه المشاريع كمراكز تدريب للمالكين والموظفين. فالممارسة المستمرة لعمليات الإنتاج، وتولي مسؤولية الفنية والتسويقية واكتساب المزيد من المعلومات والخبرات ستؤهلهم لقيادة مشاريع استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسساتهم الحالية. وبهذه تعد مجالاً خصباً لخلق وتطوير فئة المنظمين التي تعد أساساً لزيادة الاستثمار وتوسيع القدرة الإنتاجية.

4- سهولة التكيف مع البيئة الخارجية وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية، خاصة وأن المشاريع المعتمدة لا تتطلب استثمارات عالية، وتعتبر وسيلة لتنمية هذه المناطق،[10] بما يتناسب مع مستوى الدخل في هذه المناطق.

5-تساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد: تتجه المشروعات الصغيرة إلى تبني أساليب الإنتاج كثيفة العمالة بما يتناسب مع وضع البلاد من حيث وفرة العمالة وندرة رأس المال، كما أن توسع نشاط هذه المشاريع في الأسواق جعل أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل معها تعكس تكاليف الفرصة البديلة بشكل افضل مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة، كذلك تعمل على استيعاب الموارد الإنتاجية على جميع المستويات الاقتصادية وتساهم في إرساء أنظمة اقتصادية مرنة ترتبط فيها المشاريع الصغيرة بالمشاريع الكبيرة ،[11] وتعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

ثالثاً: المشاريع الصغيرة: محاولة فهم الأثر في الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية

تشير مراحل التنمية الهيكلية الاقتصادية في العديد من البلدان المتقدمة إلى أن النمو الاقتصادي والازدهار الذي حققته هذه البلدان لم يكن ممكنا لولا المساهمة الفعالة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالمشاريع الصغيرة كانت ولاتزال وسيلة تنموية فعالة؛ تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل، وإيجاد طاقات إنتاجية جديدة، وزيادة إنتاجية العمل، وتحسين مستويات المعيشة للعمال. كذلك تساهم بنسبة معينة من الصادرات وميزان المدفوعات والإيرادات الضريبية وغير الضريبية. [12] ومعظم المؤسسات الكبيرة والناجحة ذات راس المال الضخم هي- في الغالب– مؤسسات متناهية الصغر تطورت إلى مؤسسات صغيرة، ومؤسسات صغيرة تطورت وأصبحت متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت و توسعت وأصبحت مؤسسات كبيرة .

أما البلدان النامية أدركت متأخرة أهمية هذه المشاريع وبدأت تبذل قصارى جهد لتطويرها- وفقاً لقدراتها المالية والتقنية المتواضعة. وقد ساعدت هذه المشاريع على التخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها هذه البلدان، خاصة تلك المتعلقة بالاختلالات الهيكلية في سوق العمل. وقد بدأت هذه المشاريع تلقى اهتماماً متزايداً بعد أن أثبتت مرونتها وقدرتها على التكيف مع كافة الظروف الاقتصادية، خاصة خلال فترة الركود، كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية لعام 2008. كما أنها تعد مكاناً لتطوير المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً أوسع للمبادرات ورواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية. وبالتالي يمكن أن تخفف الضغط على القطاع العام لتوفير فرص العمل. أذ تعد عنصراً اساسياً في النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية ، تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان منخفضة الدخل 10% وأكثر من 50% للبلدان ذات الدخل المرتفع.[13]

وتعد العمود الفقري لاقتصاد أي بلد أذ بينت الإحصائيات المنشورة [14]في الولايات المتحدة الأمريكية أنه من بين 21 مليون مشروع، هناك ما يقارب 20.5 مليون صغيرة أي نسبة 98 % مشاريع صغيرة الحجم، وتساهم بنسبة48% من الناتج القومي الأمريكي، و42%من إجمالي مبيعات الأعمال، وفي كندا توفر 33 % فرصة عمل وفي اليابان بلغت نسبة مساهمتها في القوى العاملة 55.7%، ويساهم هذا في زيادة الطاقة الإنتاجية من جهة ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة من جهة أخرى، لذا فهي محرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ويتمثل دورها من خلال . [15]

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

1-زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخفض عجز ميزان المدفوعات: حيث يتم استخدام المواد الخام المتوفرة محلياً لإنتاج السلع الوسيطة والتامة الصنع التي تلبي احتياجات المستهلكين وتفضيلاتهم، كما يتم انتاج بعض الصناعات الغذائية والاستهلاكية لتلبية جزء من احتياجات السوق المحلية بدلاً من استيرادها مما يزيد الناتج المحلي ويقلل عجز ميزان المدفوعات .

2-تحقيق التنمية المتوازنة: تحقق المشاريع الصغيرة توازناً اقتصادياً واجتماعياً أوضح بفضل قدرتها على الانتشار جغرافياً والتوسع داخل المجتمعات المحلية، على عكس المشاريع الكبيرة التي تميل إلى التمركز في المدن الكبيرة. ويعود ذلك إلى أن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة يسهم في خلق المعرفة والمهارات لأفراد المجتمع الريفي الذي تقيم فيها مما يحسن مستويات المعيشة بشكل عام.

3-إنتاج سلع ذات إمكانات تصديرية عالية وسلع بديلة للواردات، خاصة في الاقتصاديات التي تنتقل إلى اقتصادات السوق، أثبت المشروعات الصغيرة لديها القدرة على زيادة الصادرات وتوليد العملات الأجنبية وخفض العجز المالي. فعلى سبيل المثال، تسهم صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول شرق آسيا نسبة 40 % من إجمالي صادرات هذه البلدان.[16]

5- تعبئة المدخرات: تعد أحد المجالات التي تحول الأموال المعطلة والمدخرة لصغار المدخرين إلى استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتساهم في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة مساهمة المدخرات الخاصة في تمويل التنمية وتقليل الاعتماد على الاقتراض سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية.

6- خلق القيمة المضافة: مؤشر يقيس المساهمة الإنتاجية للمشاريع في الاقتصاد الوطني، أي الثروة الإضافية التي تخلقها. وبما ان المشاريع تسعى الى ضمان استدامة وظائفها من خلال خلق القيمة المضافة،[17] فهي لا تكتفي ببناء علاقات مع الهيئات التي تتلقى خدماتها، بل تتبني ايضاً شبكات من التفاعل مع مختلف الهيئات التي يعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن التبعية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة في ماليزيا

أولا: سمات الاقتصاد الماليزي

1-تتمتع ماليزيا باقتصاد صناعي حديث ومنفتح نسبياً وذات توجه دولي. تلعب الدولة دورًا مهمًا في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط الاقتصاد الكلي. في عام 2012 كان الاقتصاد الماليزي ثالث أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا وتايلاند واحتل المرتبة التاسعة والعشرون في العالم أكبر اقتصاد على أساس تعادل القوة الشرائية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 492.4 مليار دولار أمريكي وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 16.922دولار أمريكي في عام 2010. [18].

2-يحتل الاقتصاد الماليزي المرتبة الخامسة والثلاثون في التصنيف الاقتصادي العالمي. وتفوق إنتاجية العمالة في ماليزيا إنتاجية البلدان المجاورة تايلاند وإندونيسيا الفلبين وفيتنام[19]، والسبب وراء ذلك هو إرساء صناعة عالية الكثافة القائمة على تكنولوجيا المعرفة الحديثة، وتبني تقنيات حديثة متقدمة في التصنيع والاقتصاد الرقمي.

3-وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2018 احتلت المرتبة الخامسة والعشرون بين البلدان الاكثر تنافسية في العالم، مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل بسبب انخفاض ضريبة الدخل القومي، وانخفاض تكاليف السلع المحلية

4-لعبت التجارة دوراً هامًا في الاقتصاد الماليزي، باعتبارها أحدى الدول الثلاثة المهيمنة على مضيق ملقا. وهي أكبر منتج للقصدير وللمطاط وزيت النخيل في العالم. ويعد القطاع الصناعي من أهم قطاعات الاقتصاد الماليزي، حيث يُساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي و30% من إجمالي القوى العاملة. ومن أهم الصناعات في ماليزيا الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية وصناعة الكيماويات التي تشكل 7% من الاقتصاد الماليزي، بالإضافة إلى صناعة الصلب والسيارات.

-5تمثل صناعة التعدين حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، وتعد أكبر دولة مصدره للقصدير في العالم، إضافة إلى عدد محدود من المنغنيز والزئبق والذهب، لذلك يعد اقتصادها رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا ، فهو يحتل المرتبة38 في العالم من حيث الأداء الاقتصادي[20]

وبذلك تتمتع ماليزيا بالعوامل التي تمكنها من مواكبة وتيرة التطور واحتلال مكانه مرموقة بين الدول الأسيوية. واستفادة من ثرواتها اقصى غايات الاستفادة، ولاسيما في مجال صناعات الإلكترونيات والسيارات.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في ماليزيا

حققت ماليزيا قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت دولة صناعية، وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ تكاد تصل إلى **50**% خلال مدة الدراسة، ويبين الجدول(1) نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة تراوحت بين **7.2**% - **11.5**% ونسبة مساهمة قطاع الصناعة بين **36**%-**48.5**%، إما قطاعات الاخرى فوصلت نسبة مساهمته الى**55.9**%، و هذه النتائج الاقتصادية ناتجة عن تبني سياسة التنويع الاقتصادي، مثلما موضح في الجدول أدناه:

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

الجدول(1)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (2004-2020)

السنة	مساهمة قطاع الزراعة	مساهمة قطاع الصناعة	مساهمة القطاعات الأخرى
2004	9.3	48.5	42.4
2005	8.3	46.3	45.0
2006	8.5	46.5	45.0
2007	10.0	44.6	45.4
2008	10.0	45.1	44.9
2009	9.2	40.9	49.9
2010	10.1	40.5	49.4
2011	11.5	39.8	48.7
2012	9.9	40.1	50.0
2013	9.1	39.8	51.1
2014	8.9	39.9	51.2
2015	8.3	38.4	53.3
2016	8.5	37.6	53.9
2017	8.6	38.1	53.3
2018	7.5	38.2	54.3
2019	7.2	37.4	55.4
2020	8.2	36.0	55.9

Source: Department of Statistics, Malaysia(2004-2020)

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

ثالثاً: النمو الاقتصادي في ماليزيا:

منذ أن نالت ماليزيا استقلالها في عام 1957، شهدت تحولاًت اقتصادية عميقة، وضعتها في مصاف الاقتصاديات العالمية. فقد حققت نموًا ملحوظًا، إذ انتقلت من دولة ذات دخل منخفض إلى دولة متوسطة الدخل. وخلال المدة ما بين (1961- 2023) نمت المؤشرات الرئيسة مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعدل نمو سنوي 7.3% وعلى الرغم من التحديات مثل الأزمة المالية الآسيوية في الفترة (1997-1998) حافظت ماليزيا على مسار اقتصادي تصاعدي بمعدل نمو متوسط 5.4% منذ عام 2010. [1]وتعزى هذه الإنجازات إلى استراتيجيات تنموية تركز على الاستثمار في رأس المال البشري والحوكمة السليمة لاستقرار الاقتصادي الكلي.

ومرت ماليزيا بأربع مراحل رئيسة ساهمت في تشكيل معالمها الاقتصادية[2].

أ- المرحلة الاولى: امتدت من بداية القرن العشرين إلى عام 1945، وكانت ماليزيا مستعمرة نموذجية للإمبراطورية البريطانية. واستفادت ماليزيا من مناخها الاستوائية ومواردها الطبيعية وقربها من طريق التجارة الرئيسي بين أوربا وشرق آسيا. وفي ظل هذه الظروف جلبت ماليزيا أرباحاً هائلة للمستثمرين البريطانيين من القطاع الخاص الذين استثمروا في صادراتها الرئيسية القصدير والمطاط .

ب- المرحلة الثانية: امتدت عام (1946- 1970) مع نهاية الحرب العالمية الثانية شكلت حقبة من التغيير السياسي والاقتصادي. ففي عام 1946 تأسس اتحاد الملايو بسيادة محدودة؛ وفي عام 1964 تشكلت ماليزيا سياسيًا، ويعد هذا تغييراً اقتصاديًا هائلاً مع زيادة الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري، وكان أحد مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة هو التنويع الاقتصادي عن طريق صعود الشركات المصنعة كثيفة العمالة ولاسيما صناعة تصدير وتجميع الإلكترونيات كثيفة العمالة والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية.

ج- المرحلة الثالثة: بدأت من السبعينيات إلى عام 2000 شهدت هذه المرحلة نجاح اقتصادي كبير مدفوع بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في السبعينيات. استفادت الدولة من موقعها

(1) world Bank Group, https://lwww.worldbank.org/en/country/malaysia/overview
(2) Jeffrey D. Sachs, Malaysia's Structural Economic Change: Past, Present, and Future Economic History of Malaysia, University of Malaya, Kuala Lumpur .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

الجغرافي مما عزز التصنيع والنمو والإنتاجية، فضلاً عن تسهيل وصولها إلى الأسواق العالمية والاستفادة من التكنولوجية.

د- المرحلة الرابعة: من عام 2000 ولغاية يومنا هذا، أدى صعود قطاع التصنيع الموجه نحو التصدير في الصين إلى منافسة هائلة لماليزيا، واستمر التقدم الاقتصادي إذ تبنت استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد صناعي قائم على المعرفة، وتطوير المهارات التقنية للقوى العاملة، وفتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي، ودعم آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية. وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي ساهمت في خلق بيئة مواتية للتجارة والاستثمار والمرونة في الاقتصاد المحلي. إذ احتلت المرتبة الثامنة عشرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في عام2016[3].

ويبين الجدول(2)أن الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعاً خلال مدة الدراسة (177.44) مليار دولار عام **2004**إلى(387.69) مليار دولا عام 2022 رافقها مسار ايجابي للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة باستثناء بعض الاعوام، إذ شهد نمواً ايجابياً خلال المدة (2004-2008) لكنه تأثر بأزمة الرهن العقاري العالمية، بمعدل نمو سالب1.5% عام 2009، وسرعان ما تعافى من الأزمة المالية العالمية محقق معدلات نمو أعلى خلال المدة(2010-2019)، بعدها تأثر بتداعيات جائحة كوفيد 19 التي أثرت على العديد من الاقتصادات العالمية بما فيها الاقتصاد الماليزي، فقد شهدت أدنى مستوى للنمو الاقتصادي سالب 5.5% عام 2020 بعدها تعافى الاقتصاد الماليزي محقق نمو 8.9% في عام 2022.

(1) Vincent Koen, Hidekatsu Asada, Stewart Nixon," Malaysia's Economic Success Story and Challenges" Organization for Economic Co-operation and Development, 2017, P 7

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

الجدول(2)

النمو الاقتصادي في ماليزيا للمده (2004-2022)مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	النمو الاقتصادي%
2004	177.44	6.8
2005	186.90	5.3
2006	197.34	5.6
2007	209.77	6.3
2008	219.90	4.8
2009	216.57	-1.5
2010	232.65	7.4
2011	244.97	5.3
2012	258.38	5.5
2013	270.51	4.7
2014	286.76	6.0
2015	301.36	5.1
2016	314.75	4.4
2017	333.06	5.8
2018	349.19	4.8
2019	364.60	4.4
2020	344.71	-5.5
2021	356.13	3.3
2022	387.69	8.9

المصدر بيانات البنك الدولي https://data.albankalawli.org/indicator

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

الشكل(1)

النمو الاقتصادي في ماليزيا للمده من (2004-2022)

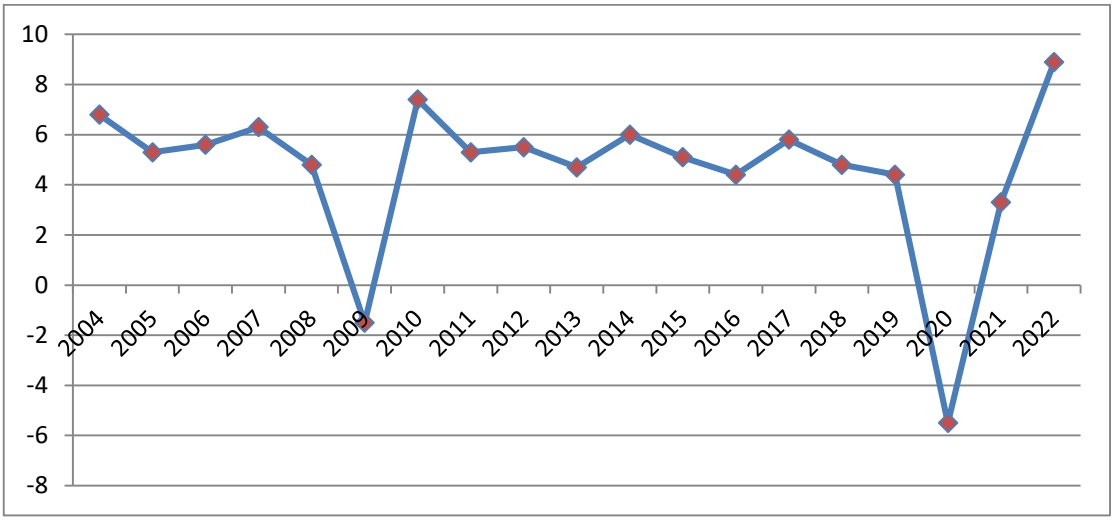

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(2)

رابعاً: المشروعات الصغيرة في ماليزيا

تعد تجربة ماليزيا في المشاريع الصغيرة من أنجح التجارب الدولية، كونها ساهمت في التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متنوع، من خلال بناء نموذج تنموي مستدام لا يعتمد على الموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية. ويكمن القوه الدافعة وراء تطور الاقتصاد الماليزي هي[21] السياسات المرنة التي أتبعتها الحكومة الماليزية لدعم الاقتصاد الوطني. إضافة إلى اعتمادها على حاضنات الأعمال التكنولوجية وبشكل فعال في الثمانينيات القرن العشرين، تم افتتاح مكاتب إقليمية ركزت على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع إنحاء البلاد وتعزيز التقنيات ذات المعرفة الكثيفة والمتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدقيقة والطاقة والبيئة. وفقاً لخطط التنمية الوطنية المعروفة برؤية ماليزيا 2020 لمجتمع صناعي، قامت الحكومة الماليزية بنقل وتوطين التكنولوجيا داخل الجامعات ومراكز البحوث إلى جانب التطبيقي في القطاع الصناعي وتحويل الأفكار إلى منتجات قابلة للتسويق من خلال مراكز تربط بين الجامعات والصناعة، توفر بيئة عمل مناسبة للبحث وتطوير المنتجات وعمليات التوسع بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

الحجم، لذلك تعد التجربة الماليزية من أبرز قصص النجاح الاقتصادي، كما يوضح الجدول(3) أدناه مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (3)

مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة 2004-2022))

السنة	مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو المشروعات
2004	28.6	-
2005	29.0	1.3
2006	29.4	1.3
2007	30.4	3.4
2008	31.5	3.6
2009	30.5	-3.2
2010	31.9	4.5
2011	32.2	0.9
2012	33.0	2.4
2013	33.5	1.5
2014	35.9	7.1
2015	36.3	1.1
2016	36.9	1.5
2017	37.8	2.4
2018	38.5	1.3
2019	34.2	-10
2020	33.9	-0.8
2021	37.4	10
2022	38.4	2.6

Source: Departm of Statistics Malaysia Annual Report SME Corporation(2004-2022)

يبين الجدول(3) أن نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين(36.6 - 38.5)% خلال فترة الدراسة وهي شبة مستقرة إلى حد كبير، ووفقاً للتقرير السنوي لعام 2018، ساهمت المشاريع الصغيرة بنسبة 38%من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة17.3% من إجمالي

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

الصادرات و66% من إجمالي القوى العاملة شكل المشاريع الصغيرة ونسبة 97%من إجمالي المشاريع في الاقتصاد وقد حققت أداءً جيدًا، بفضل السياسات المعززة للنمو من خلال إنشاء مجلس لتنمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد.

خامساً: بيان الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة

تعد تجربة النمو في ماليزيا من أهم التجارب العالمية في التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات، ولعل ابرز ما يمثل هذه التجربة هو تحقيقها الإنجازات الواسعة، إذ يعد الاقتصاد الماليزي اقتصاداً صناعياً حديث النشأة، وتلتزم الدولة بتعزيز المبادرات من خلال مراكز حاضنات التكنولوجيا، حيث يوجد في ماليزيا العديد من الحاضنات، أهمها شركة ماليزيا لتطوير التكنولوجيا، التي تأسست عام1997 لنقل وتسويق الأفكار المبتكرة من الجامعات والمؤسسات البحثية الماليزية ووضعها موضع التنفيذ من خلال ربط هذه الجهات بسوق العمل، وهي مركزاً لاحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة وقد تم أنشاء العديد من الحاضنات في السنوات الاخيرة لتقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي، وربطت خدماتها بالجامعات الماليزية من خلال إنشاء مراكز تطوير التكنولوجيا مثل: جامعة ملايا، جامعة بيترا ماليزيا، وجامعة التكنولوجيا الماليزية، وحدائق الإبداع التكنولوجي.

كذلك تم أنشاء المعهد الماليزي للمواصفات والبحوث الصناعية ليكون منظمة وطنية للمعايير والجودة، ومحركاً رئيسياً للبحث والتطوير الصناعي، ويركز المعهد على البحث العلمي الصناعي وتعزيز الكفاءة الصناعية ونقل التكنولوجيا والخدمات الاستشارية ووضع المعايير الماليزية لتعزيز القدرة التنافسية، وان المعهد الماليزي للمواصفات والبحوث الصناعية يتولى رعاية حاضنة الإعمال بدءاً من مرحلة تطوير ريادة الإعمال التي توفر المبادئ والأسس اللازمة لتطوير الأعمال الريادية وتقديم الدعم والمساعدة وتعزيز المعرفة ورفع المهارات. ثم مرحلة التكوين المؤسسي التي تعمل على تطوير المشاريع الصغيرة وتقديم الاستشارات بشأن المباني والمعدات والمتطلبات التقنية والإدارية، وأخيراً مرحلة التسويق التي تربطها مع المشاريع الكبيرة والمجهزين المحليين لتكون أكثر كفاءة واحترافية في الاسواق العالمية[22]

وما يميز التجربة الماليزية هو اهتمام الحكومة بالمشروعات الصغيرة من خلال إدماجها في خطط التنمية وبذل جهود استثنائية لتحسين جودتها وزيادة فرص التصدير وتطوير قدراتها التقنية. علاوة

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

على ذلك، فإن إحدى مميزات هذه التجربة هي حاضنات الأعمال، خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة. وعلى الرغم من قصر مدة التجربة الماليزية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه التجربة كانت ناجحة بشكل ملحوظ بين البلدان الرائدة بسبب اعتمادها سلسلة من التدابير والسياسات الداعمة الذي تمثلت ب [23]

1-تقديم الحكومة حزماً تمويلية عالية تصل إلى ما يزيد عن مليون دولار، بأسعار فائدة منخفضة، وفترات سداد تتراوح بين 15-10 سنة للأصول الثابتة و3 سنوات لرأس المال العامل.

2--تقديم حزمة من الخطط الضريبية والمالية في شكل منح وإعفاءات ضريبية تصل إلى 50% من تكاليف المشروع من خلال الوكالات والجمعيات المتخصصة لتطوير المنتجات وشهادات الجودة العالمية.

سادساً: أهم الأدوات التنموية الإجرائية في ماليزيا

وهي سياسة اعتمدتها ماليزيا في تحقيق جملة من الإجراءات المباشرة والتي تمثلت بالأمور الآتية [24]

1-تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة بكافة أشكالها وأنواعها.

2-تنفيذ سياسات مالية مناسبة لتقديم حوافز وإعفاءات ضريبية تصل إلى 25% من قيمة الصادرات الموجه للتصدير وتقديم ضمانات لتمويل الصادرات خاصة المشاريع الناشئة.

3- تعمل وزارة التجارة والصناعة الماليزية على رفع الوعي بين المصدرين الماليزيين حول فرص الإعمال الواعدة والقيام بدراسة الأسواق وتقديم المساعدة لرجال الأعمال.

4- أبرمت الحكومة الماليزية اتفاقيات لتسهيل دخول المنتجات. وسعي إلى ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمشاريع الكبيرة والمصانع الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة لتعزيز الاقتصاد المحلي، وتقديم الحوافز والإعفاءات لكلا الطرفين.

5-تنشيط القطاع المصرفي: تعد ماليزيا أكبر مركز مالي ومصرفي إسلامي في العالم.

6-عملت الحكومة ماليزيا على توفير مجموعة من التسهيلات الادارية والمالية وتقديم اعفاء ضريبي للسلع المعدة لتصدير لتخفيض سعرها وزيادة الطلب عليها.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

7- تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بأنشاء المشاريع الصغيرة، مثل تسهيل الحصول على التراخيص التجارية وعمليات التسجيل.

8- قيام الحكومة باستثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والنقل والشبكات الرقمية، مما ساعد على تحسين الإعمال وزيادة كفاءة الإنتاج.

وبهذا تمكنت ماليزيا من تحويل المشاريع الصغيرة إلى جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، مما ساهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المستدامة

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، يتبين أن تجربة ماليزيا في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة مثالاً نموذجًا ناجحًا يمكن اقتدائه في الدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. فقد حققت ماليزيا نجاحًا في تحويل المشروعات الصغيرة من مجرد أنشطة هامشية إلى محور رئيسي للنمو الاقتصادي، عبر تعزيز الإنتاج المحلي، وخلق فرص عمل، من خلال توفير التمويل الميسر والتدريب المستمر في تطوير هذا القطاع.

الاستنتاجات:

1-تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد الماليزي، حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل للمواطنين.

2-تقديم مجموعة من البرامج والمبادرات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر مؤسسات تقدم التدريب والتمويل والدعم الفني اللازم لتحقيق النمو.

3- تتميز البيئة الاقتصادية والتشريعية في ماليزيا بإجراءات ميسرة لتأسيس الشركات، مما يسهم في تشجيع رواد الأعمال على بدء مشروعاتهم، خاصة في مجالات التكنولوجيا والصناعات.

التوصيات:

1-الاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة كأولوية تنموية مع المحافظة على التوجه الاستراتيجي الذي يضع المشروعات الصغيرة في صميم سياسات التنمية الاقتصادية، وتعزيز هذا الدعم لمواكبة التغييرات العالمية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

2-تحسين الوصول إلى الأسواق الخارجية عبر دعم المشروعات الصغيرة في تصدير منتجاتها باستخدام اتفاقيات تجارية وتسهيلات لوجستية، وتشجيعها على التواجد في المعارض الدولية وتبني معايير الجودة.

المصادر

[1]- Gentrit ،Berisha.(2015) Defining Small and Medium Enterprises: a critical review. IIPCCL Publishing, Tirana-Albania Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences. 1 (1)p17

[2] - Ayyagari ،M.(2003)"Small and Medium Enterprises Across the Globe" the World Bank, Policy Research working paper 3127, August.p 3

[3] - Crovini،C.(2019).Risk Management in Small and Medium Enterprises ,Frist Published ,by Rutledge ,New York .p 22

[4] -. Osteryoung .J.S (1993) What Is a Small Business? The Journal of entrepreneurial Finance.3 (2) p221

[5]-سلمان، كاظم خماط ،(2013)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق ،مجلة جامعة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 3(5)،ص 68

[6] -الحياني، محمد طه ، الهيتي، سلام خميس (2012)، الصناعات الصغيرة وأهميتها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي ،مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية ،(1) ،ص91

[7] - Psychogios ،Alexandros، Rea Prouska,) (2019 Managing People in Small and Medium Enterprises in Turbulent, First published by Rutledge 52 Vanderbilt Avenue, New York.p1

[8]- إسامة زين العابدين ,منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟ بحث منشور على الموقع التالي:http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

[9] -Jorge Morales، Pedraza.(2021) The Micro ,Small ,and Medium-Sized Enterprises and Role in the Economic Development of a try. Business and Management Research . 10) 1،(p33

[10] -عبد الرحيم، عامر، (2017).تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة (1995—2015), مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. 3 (5)،ص 138

[11] -زكي، سهاد .(2010). تمويل المشاريع الصغيرة وأهميته في توسيع برامج التشغيل في العراق للمدة(2010-2019)،رسالة ماجستير ،جامعة العراقية)،ص32

[12] -محمد ، خالد، إيهاب.(2015) . بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون ، المعهد العربي للتخطيط، مجلد17 (1)ص6-7

[13] -RUCHIRA KUMAR.) (2017Targeted SME Financing and Employment Effects What Do We Know and What Can We Do Differently .Word Bank .p7

[14] -العطية، ماجد(2002). ادارة المشروعات الصغيرة ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.ص23-24

[15] - روكان ،خالد ،عواد وآخرون،(2020) .تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2004-2018) ،مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 16(52).ص376

[16] - عبد العالي، أمجد ،(2015). المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أهميتها والمعوقات التي تواجهها ومتطلبات تطويرها، مجلة الاقتصادي الخليجي ،(21) ،ص225

[17] -خاطر، طارق،(2021).استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآليه لدعم التنمية المحلية وتفعيل سياسة التشغيل مجلة الاقتصاد الصناعي،2 (11)ص332

[18] - COUNTRY COMPARISON(2010): GDP (PURCHASING POWER).p10

[19] -بديوي، ليلى ، آيات فاضل(2023). اثر الازمات المالية والاقتصادية على اداء سوق الاوراق المالية في ماليزيا للمدة(2005-2022)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،19 (4)،ص50

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

[20] - مرزوك عاطف لافي& الصريفي، فاضل نعمة (2023).مظاهر الاقتصاد الرقمي لماليزيا في الالفية الثالثة مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 19(4)، ص772

[21]- فخري ،عبد اللطيف، سارة،(2023). فرص إقامة حاضنات الإعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق ، بيت الحكمة ، دراسات اقتصادية، (48). ص154

[22] -بلعيدي، عبد الله (2017). دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة- التجربة الصينية والماليزية نموذجا، مجلة التنمية للبحوث والدراسات الجزائرية،6 1))، ص147-146

[23] -علي، حامد، جمال(2018). تجارب بعض البلدان العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها ،مجلة جامعة قناة السويس للدراسات التجارية والبيئة ، 9(1).ص23

[24]- براك، سامي فؤاد،(2022).واقع استراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا رؤية 2020،مجلة طبنه للدراسات العلمية والأكاديمية ,جامعة البواقي _الجزائر ، 5(2). ص 182.

25- Mohammed , D.A. et al. 2025. The role of institutional reform policies and entrepreneurship in achieving sustainable development of the Iraqi economy. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*. 21, 1 (Mar. 2025), 849–873. DOI:https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19005..

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19475.